أثر حصار العراق على إقتصاد تركيا: أبعاد وإتجاهات

الأستاذ الدكتور سالم توفيق النجفي* **الدكتور نوفل قاسم علي الشهواني****

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقدير أثر حصار العراق على إقتصاد تركيا، في العلاقات الاقتصادية ذات الأبعاد المشتركة وتخمين إتجاهات الآثار. تستهل البحث في: إستذكار التحولات التي إعتمدتها السياسة الإقتصادية في تركيا، وتنتقل الى؛ تقدير وتائر التأثر في النمو القطاعي والكلي لإقتصاد تركيا بما تركه الحصار على العراق من معدلات إقتصادية؛ ومناقشة وتحليل إحتمالات الموقف التركي من حصار العراق وما يصاحب آثاره عليها من مشكلات إقتصادية داخلية وخارجية للخروج بإستنتاجات لأغراض السياسة. توصلت الدراسة الى ان سياسات التكييف الهيكلي الداخلي لم تكف لوحدها لإسعاف الاقتصاد التركي من مأزق التضخم والمديونية وعجز الميزانية ما لم تأخذ بمعالجات التحليل الاقتصادي للعلاقات المشتركة مع دول جوارها وبخاصة العراق. كذلك التركيو على العلاقات التجارية مع الشركاء لحدمة المصالح المشتركة.

الكلمات المفتاحية: الحظر على العراق، اقتصاد تركيا، الأثر الانتقالي، النمو الاقتصادي

1- مدخل

تحظى الثروات الطبيعية في العراق دوماً في ظل المقومات الجيوبولتيكية والتجارية له بأهمية ستراتيجية متميزة منحته طابع الركن الإرتكازي في إسهامات التنمية الأقليمية في المنطقة، تتناسب تصاعدياً وتعزيزات الروابط الإقتصادية القائمة أولاً في خدمة المصالح المشتركة، فضلاً عن وفورات النمو الإقتصادي الداخلية للعراق ثانياً بوصفها أقطاب لا يمكن إغفال دورها وإنتشارها (Spillover) على الإقتصادات المجاورة.

وتحتل الثروات النفطية وبجانبها خامات وثروات إقتصادية أخرى بموقع الصدارة في خلق وتحريك التناثرات والوفورات الإقتصادية في العلاقات التجارية للعديد من الدول المجاورة، وبشكل خاص لتركيا منفذاً تصديرياً للنفط العراقي بحيوية مضطردة مع معدلات التبادل التجاري مع العراق.

وفي الحقيقة فأن أبعاد هذه الصورة تنطبق على كل الإقتصادات العالمية ذات العلاقات التجارية المتكافئة مع العراق برغم إرتفاع مؤشرات كلفة النقل في التجارة الخارجية وكذلك تأتي بأهمية تتناسب عكسياً والموقع الجغرافي، وفيما عدا ذلك فأن منطق الموقع السياسي في العلاقات القائمة يلغي المكان والزمان ويحاول فرض منطق القوة والإعتبارات غير العادلة في التعامل الدولي، بل وتتعدى تلك الحدود الى محاولة جر إقتصادات طرفية نامية لتوظيفها في تحقيق مآربه في المنطقة.

* أستاذ الأقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
** باحث علمي ومحاضر في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ولطالما صرحت الولايات المتحدة صاحبة الإقتصاد الأضخم في العالم عن غاياتها وسبل تحقيق مصالحها الإقتصادية في الشرق الأوسط ومحاولة فرض هيمنتها على إقتصادات المنطقة تحت دعاوى واهية ووعود إقتصادية جوفاء لحليفاتها متخذة من المؤسسات المالية الدولية وسائل للتغطية على واقع تعاملها الخارجي.

ولم يعد غريباً أن تتحكم بالسوق النفطية العالمية مع ما تمثله من إحتكار قلة في الإنتاج والتسويق والطلب الإستهلاكي العالمي على الطاقة، طالما وجدت من يقبل بموقف المنفذ الصغير للشريك الكبير في الإستفادة من مزايا الإقتصاد الدولي لا لشيء إلا لأنها تمتلك التقنيات الحديثة وتتحكم بنهايات الخيوط في بناء العلاقات الدولية.

وفي خضم هذا الحال، لا حاجة للتذكير بأهمية مصادر الطاقة الطبيعية في العراق من بين الإحتياطات العربية وخاصة في الإحتياطات النفطية بعد ثمان سنوات على توقف الإنتاج والتسويق مما يدفع بأميركا لأن تكون أحرص من ذي قبل على التشبث بتعاملها مع دول الشرق الأوسط والتدخل في إتجاهات تحرك السوق، فضلاً عن شواهد سياسية وإقتصادية معاصرة كثيرة ولعل أبرزها الحظر الإقتصادي الجائر على العراق التي سعت وبكل ثقلها ليس لفرضه حسب وإنما لإستمراره كذلك.

ومنظار المصالح الإقليمية في المنطقة يغلب آلية التعامل المشترك على أساس تجاري–جيوبولتيكي على أية تعاملات قد تتقدم على أسس أخرى بغير ذلك حتى لو كانت قومية، طالما أن علاقات الجوار إذا لم تعد بنفع عام فأنها لاتجنب أطراف العلاقة خسارة الإستفادة من وفورات الإقتصاد الدولي الأكثر صلة بدوافع النمو المشترك في الأجل البعيد، إدراكاً لمزايا التعاون في تغذية وبناء أطر المصالح المشتركة، ولطالما بينت مناطق النمو في العالم إرتباط النمو الإقتصادي الداخلي لأية بلد يحقق قدر من التطور بالنمو الإقتصادي لمجمل المنطقة مثال ذلك دول النمور في جنوب شرق أسيا وكتلة الدول المصنعة حديثاً في أوربا وفي شمال أمريكا اللاتينية وغيرها.

وتتجلى مشكلة الدراسة في هذا الصدد مع حصار العراق بتراجع الدور الإيجابي للعلاقات الإقتصادية المشتركة بين العراق وتركيا وأهميتها في التطوير الإقليمي المشترك من خلال مقارنة أهم مؤشرات النمو الإقتصادي لكلا البلدين خلال سنوات الحصار مع ما كانت عليه قبل ذلك وفي مقدمتها إجمالي الناتج القومي والناتج المحلي الاجمالي. وتترسخ حدة المشكلة مع الأخذ بالحسبان مايجب أن تكون عليه في ظل التكتلات العالمية الجديدة والإنفتاح السريع للأسواق الأقليمية والعالمية على بعضها.

وتطرح دوافع البحث في هذه المشكلة ملخصها بديهياً بالإدراك العالمي المتزايد لمساحة الطاقات الإقتصادية التي يتوافر عليها العراق والتي وأن تحجمت كثيراً جراء الحصار وتراجع مؤشرات الأداء الإقتصادي والتجاري لها لاتلبث أن تستعيد مستوياتها وفاعليتها السابقة بمجرد رفع الحظر التجاري من

ناحية، وإنعكاس هذه المؤشرات سلباً ثم إيجاباً على الترتيب على الدول ذات التعامل التجاري والمصالح المشتركة مع العراق وبخاصة الجارة تركيا.

وإذا كان ذلك هو الحال فأن بديهيات الإدراك المنطقي تتطلب بالضرورة حشد الجهود الإقتصادية في المنطقة للإمساك بنقاط الإختناق والمشكلات التي تعيق إطلاق تلك الطاقات والعمل على معالجتها جدياً بما يتلاءم وحيوية المصالح المشتركة ببعضها.

وعليه فالدراسة تطرح فرضيتها المستقاة من هذا التصور الأولي لمكامن التشخيص لمعوقات النمو بأن "إستمرار حصار العراق يعني وبشكل مباشر حصار تجاري على دول الجوار يتناسب والتركز التجاري للعراق مع كل منها فضلاً عن حرمانها من وفورات معدلات النمو الإقتصادي إقليمياً بشكل غير مباشر".

ولهذا تجدر الإشارة الى التذكير بثوابت ومسلمات علمية تقوم عليها آثار حصار العراق على الإقتصاد التركي وتشتق منها أهميتها وهي:-

1. تزامن التحولات التي طرأت على إقتصاد العراق كماً واتجاهاً مع التحولات في المؤشرات الإقتصادية لإقتصاد تركيا برغم التطورات التي إجريت على السياسات الإقتصادية فيها [يلاحظ (الشكل-1)].
2. عدم منطقية إغفال وفورات النمو الإقليمى وإسهامها في نمو إقتصادات المنطقة وفي مقدمتها تركيا.
3. تقييم مؤشرات التنمية لإقتصاد تركيا لا يمكن أن يتم بمعزل عن تقييم سياساتها الإقتصادية الكلية داخلياً وخارجياً وبخاصة موقفها من حصار العراق.

وتطرح الدراسة هذه المسلمات العلمية إنطلاقاً من ثلاثة فروض علمية ثانوية تقوم عليها فرضية الدراسة في أعلاه وهي:-

1. الأهمية الدولية النسبية للطاقات التي يتمتع بها إقتصاد العراق طليقاً.
2. إنتقال آثار حصار العراق الى دول الجوار التي يمثل فيها العراق موقع الشريك المتقدم (الأول بالنسبة لتركيا) في التعامل التجاري وبما يتواءم مع نسب الإنكشاف التجاري المتقاربة.
3. إن المصالح المشتركة تقتضي إعادة تعظيم المكاسب من التجارة المشتركة بالقدر الذي يخدم الطرفين كلما إبتعدا عن الضغوط العالمية.

وعليه توزعت إهتمامات البحث في ثلاثة محاور هي:

1. إستذكار التحولات التي إعتمدتها السياسة الإقتصادية في تركيا.
2. تقدير وتائر التأثر في النمو القطاعي والكلي لإقتصاد تركيا بما تركه الحصار على العراق من معدلات إقتصادية.

3. مناقشة وتحليل إحتمالات الموقف التركي من حصار العراق وما يصاحب آثاره عليها من مشكلات إقتصادية داخلية وخارجية للخروج بإستنتاجات لأغراض السياسة.

وقد بين المحور الأول إن إقتصاد تركيا قد عانى من مشكلات مالية وإقتصادية خانقة منذ فترة ليست بالقليلة. وأن التحولات التي تم تبنيها في السياسات الإقتصادية وفي الإنتقال أصلاً الى إقتصاد السوق في تخصيص الموارد وتنميتها لم يحقق إلا المزيد من الترسيخ لهذه المشكلات بدلاً من معالجتها كما كان يفترض بها.

واهم وابرز هذه المشكلات خارجياً تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزان التجاري وتأزم مشكلة المديونية الخارجية وداخلياً ازدياد حدة التضخم وتدهور قيمة الليرة التركية في الثمانينيات وتزامن آثار الحصار على العراق مع الازدياد في حدة هذه المؤشرات في التسعينيات، مما يبعث على التسليم بفقدان التكييف الاقتصادي الداخلي لمقومات تجارية وفشل السياسات الخارجية سيما وان دوافع الحصار اقتصادية اكثر منها سياسية، جاءت لتهميش العلاقات الاقتصادية للمنطقة كلها.

وبين المحور التجريبي للتقدير القياسي صحة هذه القناعات بالتحليل العلمي وكشف عن ارتباط النمو الاقتصادي في العراق وتراجعه بعد الحصار بعلاقات تأثر إتجاهية توافقية مع نمو الناتج القومي الاجمالي لتركيا وانعكاس هذه الأثار سلباً على القطاع النفطي التركي، وأن المؤشر الإنتقالي لهذه الأثار كان من خلال هذا القطاع حصراً وما طرأ عليه من تغيرات نمو مستحثه من خلال تحليل الحساسية وتقدير مرونات النمو المشتركة بين القطاعين في كلا البلدين.

ومن ناحية اخرى بين الاختبار الاحصائي لاتجاهات النمو القطاعية لكلا البلدين وجود تأثير سلبي كبير للقطاعات المتناظرة فيها وهي القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وكذلك فيما يتعلق بالقطاع الاستهلاكي العام. فقط قطاعين لم يكن لهما نصيب من هذه الاثار السلبية وهي الاستهلاك الخاص والاستثمار الكلي في كل منهما وهذان قطاعان مرتبطان بفلسفة النظام الاقتصادي الداخلي لكل بلد اكثر من ارتباطهما بالعلاقات الاقتصادية والمصالح المشتركة.

وأخيراً أبان محور الموقف المعياري لنظرية النمو الاقتصادي ونظرية التجارة الخارجية عن عجز السياسات الاقتصادية التركية عن تحقيق هدفين رئيسيين طالما سعت الى تحقيقيهما تركيا مع كل التحولات التي عاشتها، وهما معالجة الدين العام الذي اوقع تركيا عالمياً تحت ضغوطات سياسية كبيرة تحت عنوان الاصلاح الاقتصادي والديون الخارجية لتركيا افقدتها الكثير من مقومات توازناتها الاقليمة وفي صدارتها الموقف من الحصار الاقتصادي، والهدف الاخر تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي لم تتلمس بوادرها ولم تحقق اكتفاء" ذاتياً كحد ادنى في مقابل التحولات التي تبنتها ورغم مراحل التصنيع التي قطعتها، وسعيها للاندماج بالاتحاد الاوربي الذي لم ولن يتحقق لها ذلك.

وقد دعمت نتائج هذه التحليلات فرضية الدراسة واكدت في خاتمتها ان سياسات التكييف الهيكلي الداخلي لم تكف لوحدها لإسعاف الاقتصاد التركي من مأزق التضخم – المديونية – العجز ما لم تترك معالجات آلية التحليل الاقتصادي اولاً للاقتصاديين والمحللين في الاختصاصات ذات العلاقة وتدع جانباً المعالجات السياسية لمراكز القوى غير المختصة، وهذا ما افقدها ثانياً سياسة التكييف الخارجي المطلوبة بشكل مشروط لتحقيق تنمية اقتصادية فاعلة، ومنها نتيجة العلاقات التجارية مع الشركاء، لا المساعدة في تطبيق قرارات الحصار والسكوت عن الآثار الانتقالية وتضرر العلاقات والمصالح مقابل تعويضات لا تسمن ولا تغني ووعود لا تخدم.

2. تحولات السياسة الاقتصادية لتركيا: مراجعة خاطفة:

شهد اقتصاد تركيا سياسة انغلاق (Inward looking policy) اقتصادي في المدة منذ الثلاثينيات حتى نهاية السبعينيات من هذا القرن، سادها التدخل الحكومي في الصناعة والتجارة الخارجية والانشطة الاخرى ... كان الهدف منها تحقيق معدلات نمو صناعي متزايدة تتماشى مع اهداف استراتيجية تعويض الاستيرادات[1] في التصنيع والتنمية الاقتصادية.

ومع مضي العقود الزمنية لهذه المدة تكشفت الوقائع عن أن اتباع هذا النهج لم يسلم من مواطن اختلال اقتصادي خطيرة تلتها إجراءات علاجية غير فعالة. فقد عانى الميزان التجاري من عجز بالغ كبير، لجأت الحكومة التركية في علاجه الى تحرير التجارة الخارجية وتخفيف الحواجز الكمركية على حركة رؤوس الاموال وتخفيض قيود الاستيراد من ضرائب وتراخيص مفتوحة الى جانب تخفيض قيمة العملة المحلية (الليرة) لغرض تنشيط الصادرات. كما سجلت الارقام القياسية معدلات مرتفعة من التضخم بسبب تزايد معدلات الاستهلاك بشكل لم يتجاوز معه معدل الادخار عن (20%) من الناتج القومي الاجمالي خلال هذه المدة. وما غذى هذا الاتجاه عدة من عوامل كان أبرزها غياب السياسات المالية الناجحة في سبيل تقييد الطلب وتدني الكفاءة الإنتاجية لرأس المال في المشروعات الحكومية فضلاً عن انخفاض كفاءة توزيع الموارد وعوامل أخرى...

ان العجز المستمر في الميزان التجاري وتلاحق معدلات التضخم بوتائر عالية وتدهور معدلات الانتاجية والادخار وتفاقم حدة المخاوف من تزايد المديونية التجارية خلال السبعينات حتم ضرورة اعادة تصحيح النهج الاقتصادي جذرياً.

في عام (1979) أقرت تركيا خطة (البرنامج الشامل لإسناد الاقتصاد)[2] كانت أهدافه منصبة على القضاء على عجز ميزان المدفوعات وقبلة معالجة العجز المزمن في ميزان التجارة الخارجية، وذلك من خلال تنشيط الصادرات وتطوير الاستثمار في قطاعي الصناعة والطاقة، والحد من التضخم وتقييده

عند معدل (25%) بعد ان وصل عام (1978) اكثر من (57%)، الى جانب زيادة الإنتاج في القطاعين العام والخاص وتعزيز دور السياحة والتوظيف الاستثماري الفعلي لرأس المال الأجنبي ... وغيرها.

وهذا ما دعا تركيا عام (1980) الى تبني سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي التي ركزت على اجراءات الطلب الاستهلاكي واعادة توزيع الموارد بصورة أكفأ مما سبق بما يعظم معدلات العرض، فكان اعتماد اقتصاد السوق وحرية النشاط الاقتصادي والتجاري هو البديل[3].

ومنذ ذلك العام بدأ نظام أسعار السوق بالعمل وسحب الدعم من على المنتجات الاستهلاكية عدا الأساسية منها كالخبز والسكر والطاقة (وخاصة الفحم) وكذلك الأسمدة. كما اعتمدت السياسة النقدية اجراءً يقضي بإلغاء السقوف على أسعار الفائدة على الأموال والودائع والقروض، وفتح المجال لاسعار فائدة حقيقية لمواكبة معدلات التضخم، فضلاً عن تشجيع الإدارات الوطنية والطلب الاستثماري. اما السياسات المالية فقد اعتمدت اتجاهات تخفيف ضرائب الدخل بالنسبة للأفراد والشركات العاملة في القطاع العام على وجه التخصيص ولباقي الشرائح الاجتماعية بصورة عامة بما فيها الشركات التجارية وبحدود (20%) ، والى جانب ذلك تغيير هيكل الضرائب غير – المباشرة السائد[4].

ان تطبيقات أهداف البرنامج الشامل تضمنت :- (1) توسيع قاعدتي الاستيراد والتصدير التي بلغت متوسطات معدلاتها خلال الثمانينيات (9.3%) و (12.9%)، لم يلبثا ان انخفضا خلال النصف الاول من التسعينيات (91-1996) الى (8.9%) و (11.4%) على الترتيب. وقد صحب ذلك تخفيض نسب ودائع السلع الاستيرادية الصناعية والتجارية وإلغاء تراخيص التصدير ورفع يد الادارة عن التعاملات التجارية؛ (2) كما تضمنت تلك الأهداف إطلاق سعر الصرف الرسمي بما يواكب المستويات العامة للاسعار الامر الذي انعكس ايجابياً على تشجيع النهوض بمعدلات التبادل التجاري؛ (3) واخيراً السماح بانتعاش مناخ الاستثمارات الأجنبية. وهذه الإجراءات سهلت تحول تركيا بإعانات مؤسسات التمويل والدعم الدولي لبرامج التكييف والإصلاح الاقتصادي والحصول على قروض ومساعدات مالية.

"الا ان الظروف الخارجية لاقتصاد تركيا لم تكن ملائمة، تماماً لسياسات التكييف. وهذا تعليل انخفاض المؤشرات أعلاه، فقد انخفض الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للدول المتاجرة مع تركيا من (3.5%) في السنة بالمتوسط بين (1977-1985) الى (1.5%) في السنة بوصفه معدلاً متوسطاً للفترة (1981 - 1985)، كما ان الزيادة السنوية في استيرادات الدول الصناعية والدول النفطية في الشرق الأوسط انخفضت من (20,4%) معدل متوسط الفترة (1977-1980) الى (2,4%) معدل متوسط للفترة (1981-1985)"[5].

كما ان المشكلة الرئيسية التي واجهت اقتصاد تركيا بعد ذلك هي تفاقم الديون الخارجية التي امتدت جذورها الى السبعينات وبلغت ذروتها في النصف الثاني من الثمانينيات حتى وصلت بحدود (42)

مليار دولار عام (1990)، ناهيها عن ان خدمة الدين فقط بلغت عام (1988) ما يقارب (8.5) مليار دولار[6].

وهذه الديون تركت آثاراً سلبية قوية على النمو الاقتصادي فيها[7] عكست معها والى حد كبير ظروف الاقتصاد خلال تلك المدة. نضيف الى ذلك عاملاً ثالثاً هو ان بعض الدول الاوربية وكذلك الولايات المتحدة طبقت اجراءات لتقييد إستيراداتها من تركيا وخاصة من المنسوجات ومنتوجات الحديد والفولاذ كما ادى الكساد الداخلي لبعض الاقتصادات الأوربية ودول الشرق الأوسط الى انخفاض الطلب على الايدي العاملة التركية ومن ثم انخفاض تحويلاتها الى تركيا[8]، وفي الوقت ذاته خفض من تفاعلاتها التجارية معها بدرجة ملحوظة.

وهنا نحصل على القناعة بأهمية وفاعلية الاقتران المكاني والزماني لسياسات التكييف الهيكلي الداخلية باتجاه كفاءة توزيع الموارد مع سياسات التكييف الهيكلي الخارجية في علاقاتها التجارية اقليمياً، وفي النمو الاقتصادي والتحولات التنموية–الإقتصادية بسواءْ. وبدلاً من ان ينخفض معامل رأس المال من (6.7) بين (1980–1985) الى (3.6) بين (1990–1995) وكان يمكن أن ينخفض الى اقل من ذلك بكثير من خلال تفاعل معدل النمو الاقتصادي السنوي مع الميل الحدي (او المتوسط) للادخار. فالعامل الاخير تتوطن جذوره داخلياً في حين ان الاول مصادره داخلية وخارجية بحسب فاعلية ودور التجارة الخارجية في تزايد معدلاته، واسهام هذه المعدلات بالتالي في ارتفاع إنتاجية رأس المال وكفاءة توزيع الموارد والعكس بالعكس تماماً من وجهة نظر النظرية الكنزية اللاحقة للإقتصاديين هارود ودومار.

وكانت ابلغ اتجاهات التحسس في التكييف الهيكلي الخارجي والتي يتوقع ان تتصدر مراتب الاهمية في الحسابات الاقتصادية اينما كان وفي الشرق الاوسط بصورة محدده خاصة هي ما كانت متأتية من دول الجوار بالنسبة لاقتصاد تركيا وغيره من إقتصادات المنطقة، بمعنى تحسس التكيف الهيكلي الخارجي أكثر شيء من دول الجوار. ان هذا يعود الى ان الاعتبارات الجغرافية والتقارب الطوبوغرافي فضلاً عن ابعاد أخرى ديموغرافية وبيئية والى حد ما عقائدية تلعب مسارات تطورها حدوداً وأطر فاعلة في صياغة علاقات التقارب والتباعد سياسياً واقتصادياً وبقاسم مشترك هو معدل التحولات بالنسبة لوحدة الزمن والتي تفضي الى ترابط اكبر في المصالح المشتركة والى تشابه في كيفية تلقي الآثار إزاء أية إختلالات سياسية او ظروف غير طبيعية فيها.

ومن منطلق التجانس الكتلي في مراحل التطور النوعي والاقتصادي ضمن الرقعة الواحدة لا يمكن بأي حال إغفال أثر الترتيب الاقليمي كلاً في التحولات الاقتصادية على الجزء الواحدة منها في عالم انفتاح الاسواق العالمية على بعضها أوسع واسرع من أي وقت مضى. والمنطق نفسه ينطبق على

واقع التحولات في اقتصاد العراق لما بعد منتصف التسعينيات وحركة الاقتصاد الدولي لمنطقة الشرق الاوسط في حال زوال القيود التجارية الناشئة عن حصار العراق.

وعدا كون العراق مصدراً رئيسياً للنفط ليس لتركيا فحسب بل للعالم اجمع فهناك اعتبار آخر يضفي اهمية على العراق من المنظار العالمي هو الجوار الجغرافي ووقوعه حلقة وصل لتركيا مع العالم العربي في حال استبعاد التحليل عن المنطقة كوحدة متجانسة. وفي هذا الصدد هناك من يركز على اهمية تعزيز روح التنظيم التعاوني الذي يعبر عنه بالمقاولة (Enterpreneurship) شرطاً لإحراز تقدم لا لشيء الا كونه عماد التنمية الاقتصادية[9]، وبهذا يتقدم التكييف الهيكلي الخارجي على الداخلي لان الإصلاح الاقتصادي مطلوب لذاته سواء كان اختياره داخلياً ام فرضته ظروف خارجية مثل المساعدات المالية والإعانات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لمثل هذه الحالات. وعلى هذا تبرز الحاجة الى المقاولة بالنسبة لاقتصاد تركيا وبشكل محدد في السوق المالية مع البلدان العربية النفطية المجاورة ومعها يظهر العراق المرشح الاكثر اهمية على الدوام حتى مع خيط مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والامم المتحدة – النفط مقابل الغذاء والدواء – التي يطرح المنفذ التصديري النفطي نفسه جسراً لا يتطلب جهوداً تنموية مكلفة.

فما هي الحلقة المفقودة في هذا كله ؟

في معرفة إحدى نقاط الالتقاء التي تحاول تركيا طمس هويتها يبطل التساؤل في اعلاه، وهذه النقطة هي غياب القيم الاسلامية حيث يحدد احد الباحثين الاقتصاديين العرب لمثل هذه الحالة فيها ست معايير[10] تطرح النمط الإسلامي البديل التنموي الأكثر ترشيحاً (مقارنة مع النمطين الاشتراكي والرأسمالي) للحياة (الاقتصادية) الافضل في حال توسيع حدود معارفنا كاقتصاديين أو اجتماعيين او سياسيين او جغرافيين وعدم التحيز للاختصاص. ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أهم تلك المعايير حيث تتصدرها الكفاءة ثم الشمولية وكذلك المستقبلية فالتوازنية وغيرها[11].

ولكن قبل ذلك يطرح السؤال الآتي نفسه: ما هي حدود هذا الاستنتاج المنطقي في تحليل العلاقات الاقتصادية ذات المصالح المهمّشة تماشياً مع قرارات الحصار الجائرة؟ وهل للتغيرات الاقتصادية لدول الجوار وبالذات في العراق دور في اتجاهات التحولات الاقتصادية التركية؟ بعبارة أخرى ما هي إتجاهات الحساسية بين البلدين، وهل هناك علاقات نمو قد تأثرت إنتقالياً الى الإقتصاد التركي بسبب حصار العراق؟ الفقرة القادمة تقدم إجابة تحليلية مكممة على هذا السؤال.

3. حساسية وتائر التأثر في النمو القطاعي والكلي

ان الصورة وفق النظرة الدولية السابقة لأهمية المتغيرات الخارجية بالنسبة للاقتصاد التركي وترجيح فاعليتها على اهمية المتغيرات الداخلية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والتحولات الهيكلية المطلوبة باتجاه الكفاءة الاقتصادية دفعت بالدراسة الحالية للتحقق من واقعية التفسير الاولي الافتراضي لآثار اجمالية وتفصيلية مستحثة من حصار العراق على مؤشرات الاقتصاد التركي المناظرة لما في العراق وبالاتجاهات ذاتها.

هنا محاولة للتعرف على التطورات القطاعية والكلية التي واكبت الاقتصاد العراقي قبل سنوات الحصار ومعها، وآثارها على التطورات القطاعية والكلية المماثلة في الاقتصاد التركي في ذينك الحالتين.

أ. النمو الاقتصادي

شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال النصف الاول من الثمانينيات تراجعاً مستمراً من (15.77) مليار دينار حتى وصل (9.87) مليار دينار عام (1983) ما لبث ان استعاد اتجاهات مستويات متزايدة وصولاً الى اقل من مستواه الأولى بقليل عند (15.42) مليار دينار عام (1988) ثم الى (13.35) مليار دينار وكان سبب ذلك التراجع مرتبط بظروف العدوان الإيراني (لاحظ الجدول –1)*. وقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي خلال هذه المدة (1980–1990) نحو (3.23–%) في السنة، وجميع المقادير وباسعار سنة (1980). ولكن الناتج المحلي الإجمالي مع ظروف الحصار الاقتصادي تراجع الى اقل من ربع مستوياته السابقة، بل ان قيمة الناتج الحقيقية عام (1995) بلغت (– 515) مليون دينار من دنانير عام (1980). لم يلبث ان ارتفع الى خمسة أضعاف القيمة المطلقة للرقم الأخير عام (1996)، وعموما انخفض متوسط معدل النمو السنوي الى (–40.4%)** خلال التسعينيات.

واكثر ما تضرر جراء الحصار هو ناتج القطاع النفطي الذي اتخذت اتجاهات التغيرات ذاتها لما حصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمانينيات حيث متوسط معدل النمو السنوي له خلالها (– 12.6%) قابلة معدلات ناتج متزايدة الهبوط في التسعينيات وبالاتجاه عينه.

---

* جميع معدلات التغير في بيانات هذه الدراسة هي معدلات تغير نسبي الى القيمة اللاحقة $[\dot{X}/X = (X_2 - X_1)/X_2]$ وليس الى قيمة (X_1)، وذلك لغرض استخدامها لأغراض تحليل الحساسية وهي بالمناسبة تعطي متوسط معدلات مقارب تماماً لما ينتج من استخدام المقياس المعهود $[\Delta X/X]$.

**باستبعاد معدل النمو السنوي المتحقق عام (1995) كونها قيمة شاذة بالنسبة لنسق ارقام ومعيار معدل النمو النسبي الى القيمة اللاحقة المشار اليه قبل قليل.

وفي الحقيقة فأن تحركات مستويات ومعدلات نمو الناتج GDP كانت تعزى الى التقلبات المماثلة الحاصلة في ناتج القطاع النفطي. ولو استبعد الاخير منه لحصلنا على مؤشرات اكثر تعبيراً عن اتجاهات التحرك لما قبل سنوات الحصار ولما بعدها.

فخلال سني العقد الثمانيني كان متوسط معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي (0.053-%) أي (0.00053-) في السنة انخفض كثيراً خلال التسعينيات الى (14.13-%) في السنة. فماذا تحقق من مؤشرات مماثلة في الاقتصاد التركي؟ لقد تحقق في الاقتصاد التركي معدل نمو سنوي متوسط في إجمالي الناتج القومي التركي قدره (5.33%) في السنة في الثمانينيات مقابل (5.16%) في السنة خلال التسعينيات (لاحظ الجدول-3). فما هي العلاقة بين الطرفين وهل هناك تأثير في اتجاهٍ ما بينهما؟

أولاً: تبين التقديرات الاحتمالية إن النمو الاقتصادي في العراق قد ارتبط بعلاقة تأثير إيجابي متبادل مع نمو الدخل السنوي في تركيا قبل الحصار وبعده وأن علاقة ما بعد فرض الحصار ازدادت اهميتها مع تراجع مقدار (معامل) التأثير الى النصف تماماً كما موضح في المعادلة (1) من (الجدول -2) ومع ارتفاع قيمة معامل التحديد (والاقتران من (18.4%) الى (32.0%)، كذلك يلاحظ تراجع قيمة معلمة الكفاءة في نمو الناتج القومي التركي من (5.01) الى (4.13).

الاستنتاج المستنبط من هذه العلاقة يدلل على تأثر نمو الدخل التركي بالتغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في العراق.

ثانياً: نمو الناتج الاقتصادي للقطاع النفطي التركي في التسعينيات مقارنة مع ما في الثمانينيات حقق زيادة نسبية بسيطة وبشكل مستقل عما طرأ على نظيره في العراق وهي توجهات طبيعة لتعويض التوقف الحاصل في الإمدادات العراقية (وتزايد قيمة معدل النمو المستقل من (4.94) الى (5.10) وفقدان معامل التأثير لقيمته ولأهميته بالنسبة للقطاع النفطي العراقي ولم تزدد قيمة معامل الارتباط في الحالتين عن (8%) مما يؤشر الاستنتاج باستقلالية نمو القطاع النفطي عما طرأ على مثيله في العراق من متغيرات بعد الحصار.

ثالثاً: ولدى استبعاد قيمة ناتج القطاع النفطي من الناتج الكلي وقيمة الدخل من الطرفين على الترتيب يلاحظ انخفاض قيمة المقطع قليلاً مع تراجع معنوية العلاقة كثيراً (المعادلة-3). ومن ناحية ثانية ارتباط الجانبين بعلاقة عكسية قبل سنوات الحصار ثم ازدادت القيمة المطلقة للتأثير العكسي بعد فرض الحصار مما يشير الى ان النمو الاقتصادي (غير النفطي) في العراق بعد فرض الحصار لم يقيّد نمو الناتج القومي في تركيا لعوامل تعزى الى استقلالية النشاط الاقتصاد الداخلي في البلدين المتجاورين عن بعضهما في هذا الصدد.

وان كان القطاعين النفطيين متداخلين ايضاً إلا ان العلاقة العامة توحي بما اوردته نتائج التحليل للمعادلة رقم (1). وفي الحصيلة النهائية يمكن القول أن النمو في الاقتصاد التركي الكلي قد تأثر بشكل عام بما طرأ على النمو الاقتصادي في العراق بعد فرض الحصار وبشكل واضح، وان اتجاه التأثر كان مقيداً باتجاه الانخفاض معنوياً وبأهمية متزايدة.

ب. النمو القطاعي

لقد تناول التحليل في هذا الصدد القطاعات الانتاجية الرئيسية الثلاث، الزراعي والصناعي والخدمي، ثم القطاعين الاستهلاكي العام والاستهلاكي الخاص فضلاً عن الاستثمار الكلي من خلال تقدير العلاقات الاحتمالية لكل قطاع من القطاعات آنفة الذكر مع مشكلة في العراق، وقد قدرت العلاقة مرتين ايضاً منذ عام (1980) وحتى العام (1990) تم حتى العام (1996) لملاحظات اتجاهات التأثر ومستوياتها واهميتها.

أولاً: تراوحت اولاً معدلات النمو المقدرة في تحليلات الانحدار البسيط لتأثر القطاعات الانتاجية: الزراعي والصناعي والخدمي في تركيا بين (2.73% و 5.28% ثم 4.47%) معنوياً قبل الحصار ثم انخفض الثاني والثالث منها الى (3.59%) و (3.64%) بعد سنوات الحصار مع زيادة نسبية طفيفة في الاول (3.009%)*. اما علاقات التأثر بتطورات الناتج الاقتصادي للقطاعات المناظرة في العراق بعد الحصار فقد أشرت تراجعاً نسبياً ملحوظاً في العلاقة السلبية التي كانت سائدة اصلاً في الصناعة التركية وتحول التأثر السلبي الى تأثر إيجابي في الزراعة والخدمات بعد الحصار. واذا رجعنا الى البيانات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي الزراعي الصناعي والخدمي في العراق وبالقيم الحقيقية لاحظ البيانات الخام في (الجدول–3) نجدها باتجاه التزايد لتعويض آثار الحصار الاقتصادي، فهذا يعني توافقاً في اتجاهات التحول المتناظرة لهذه القطاعات الثلاث في كلا البلدين على الرغم من تراجع الترابط (معامل التحديد) بينهما كما مبين في المعادلات (4–6) من (الجدول–2).

ثانياً: ان تطور الاستهلاك الخاص في كلا البلدين قد ارتبط بعلاقة عكسية الى جانب ضآلة مستوى التأثير المتبادل فضلاً عن فقدان هذه العلاقة لاهميتها بعد فرض الحصار (المعادلة–7). اما الاستهلاك العام فعلى النقيض من ذلك. فرغم إنخفاض معامل (حساسية) التأثير لاحقاً الى السدس

*على غير ما تبينه المعدلات الطبيعية العامة لهذه المؤشرات تلاحظ مؤشرات الأعمدة (AGR^/AGR, IND^/IND) وكذلك (SER^/SER) من (الجدول–3)، حيث تعزى الفروقات الى معاملات الحساسية وهي مرونات النمو في معادلات (الجدول–2).

فقد ازدادت بشكل واضح وبدلالة احصائية مهمة، مما رفع من درجة تحديد الارتباط من (27) الى (37) نقطة – مئوية. وهذا يشير الى توقع وجود آثار العلاقات الاقتصادية التجارية بين البلدين الجاريين بشكل يغذي التطور الاستهلاكي فيها من خلال الانشطة الحكومية فقط، ويبعث في الوقت ذاته على أهمية تحليل هذا الترابط.

ثالثاً: والاتجاه الاخير في النقطة السابقة بتطبيق على نمو الاستثمار الكلي في تركيا تقريباً كاتجاه عام، ولكن علينا ان لا نتوقع وجود استثمارات مشتركة بين البلدين وهذا ما يؤكده معامل تحديد الارتباط المقدر في (المعادلة –9).

مما تقدم تؤكد الاستنتاجات اعلاه وجود توافق ايجابي محسوس في النمو القطاعي التركي وتأثره الجلي بنمو نظيرة العراقي، والنتيجة المترتبة على ذلك مع ما أوردته الفقرة اولاً تلخص اهمية الوقوف على سبل التحولات السلبية التي تركها حصار العراق وانعكاساتها الكلية والجزئية على النمو في تركيا وترتيب المواقف من العلاقة المشتركة بينها في ضوء ذلك، وهذه الصورة لوحدها تدعم فرضية البحث في هذه العلاقة وآثارها.

4. الإقتصاد التركي والموقف من الحصار

الإقتصاد التركي إقتصاد رأسمالي أنصب إهتمام القرار فيه منذ بدايات التحرك الرأسمالي في الثلاثينيات وحتى الآن على هدفين رئيسين هما: معالجة الدين العام الذي وقعت تركيا تحت طائلته. وهذا الهدف لم تتمكن تركيا من تحقيقه لغاية الوقت الحاضر ولا حتى الحد من تفاقمه، لعوامل عدة لا مجال للخوض بتفاصيلها هنا ولكن يشار بصددها الى عدم توافق ما تتطلبه التنمية الإقتصادية الداخلية من توازنات إقليمية خارجية مع سبل تحقيق هذا الهدف، فقد بلغت المديونية الخارجية لتركيا عام (1993) ماقميته (60) مليار دولار أمريكي وإستمرت هوة المأزق بالإتساع فبلغت المديونية عام (1998) ماقميته (100) مليار دولار أمريكي[12]. والهدف الثاني هو التغير المجتمعي للإقتصاد التركي بإتجاه التحرر من سيطرة الدولة مع الإستغلال الأفضل للموارد المتاحة المختلفة.

إن الهدف الثاني يتطلب إصلاحات وإكتفاءً ذاتياً في مجال الزراعة وكذلك يتطلب تطوير قاعدة صناعية لمعامل تنوع صناعي واسع وسياسة صناعية موجهة للتصدير الى جانب إنعاش الإستيرادات، مع ما يتطلبه الجانبان من دعم التحول الهيكلي للإستثمارات الصناعية.

إن الأدبيات الإقتصادية[13] المتاحة تدعم تحقق الكثير من هذه المتطلبات التنموية في ظل تجربة جديرة بالتقييم بإستثناء ما يتعلق بالهدف الأساس الأول. فأين يكمن الخلل الذي يساهم بالإبقاء على أزمة الدين وما تخفيه من ميادين متعددة للعجز في الميزانية العامة للدولة، وبشكل خاص ميزانها التجاري؟

وتركيا ضمن رقعة فئات الدخل العالمي تقع في فئة إقتصادات أدنى متوسطة الدخل التي تضم إقتصادات مماثلة لها في مرحلة النمو الصناعي مثل العراق ومصر وبلغاريا ورومانيا ويدخل مع هذه المجموعة روسيا الإتحادية من حيث معدلات التضخم التي تشهدها. (والجدول-4) يبين هذه الخصوصة. وفيها يتبين تماثل العراق مع تركيا في مرحلة النمو الزراعي والصناعي والخدمي وهي القطاعات الثلاث الرئيسة التي اشتركت بعلاقات نمو متبادلة التأثير كما بينت الدراسة في الفقرة السابقة. وتبين مؤشرات الإقتصاد التركي تنوعاً صناعياً واسعاً سلعياً وقطاعياً وتجارياً يتناسب مع معدلات نمو إقتصادي حقيقي تجاوز (6%) منطوياً على تغيرات هيكلية بإتجاه آليات إقتصاد السوق في تنمية إستغلال وتخصيص الموارد.

ومع هذا فقد رزئت تركيا بطامة التضخم المريع والمزمن التي واكبت عمليات التنمية المتحققة في العقود الثلاث الأخيرة وبخاصة في عقد التسعينيات وهي تتلمس بدايات قطف ثمار الإصلاحات والتكيف الهيكلي الداخلي. هذه النظرة التحليلية ترتسم معها دائماً صورة اللاتكيف الهيكلي الخارجي في العلاقات الإقتصادية الدولية كما أشير في بداية البحث.

فمنذ التسعينيات مهدت تركيا للدخول في الإتحاد الكمركي الأوربي وإلتزمت العمل وفق توجيهات صندوق النقد الدولي في تنسيق المناهج الإستثمارية وإتجاهات تحريك الموارد الإقتصادية. كما إضطرتها خطط التنمية الملحة والتي تطلبت تغطية إحتياجاتها من الطاقة الى التأثر بالأسعار العالمية للنفط المستورد وخاصة في السبعينات حيث بلغت إستراداتها النفطية من العراق ما يقارب (70%) من إجمالي النفط المستخرج لديها[14] وبما يعادل أكثر من (40%) من إستهلاكها الكلي من النفط.

من ناحية مقابلة فقد عايش الإقتصاد التركي أزمات سياسية عملت على تأخير قطف ثمار البناء التنموي لديها، في هذا الوقت كانت هناك أثار إمتصاصية للوفورات المتحققة من إستثمارات رأس المال الأجنبي والتقنيات المستوردة مع الإبقاء على الإحتكارات النفطية الخارجية منذ أربع عقود مضت.

اما المشكلات السياسية الناتجة عن الحظر الإقتصادي فقد أخذت طابع عدم الإستقرار السياسي في جنوب تركيا وجنوب شرق الأناضول الذي غدا مسرحاً للعمليات العسكرية جعل الحكومة التركيا تنفق مبالغ طائلة على العمليات العسكرية مع حركات التمرد التركيا.

هذا عدا إرتفاع نسب الإنفاق الحكومي وبشكل رئيس الإنفاق العسكري[15] والتوجهات السياسية الخارجية التي دخلت فيها بأحلاف عسكرية وأمنية مشتركة وخاصة مع إسرائيل وما لحقها من مشروعات تسليح ضخمة من دبابات وطائرات ومناورات[16] الأمر الذي شكل عبئاً خطيراً على الأمن الغذائي لديها، قابل هذه المشكلة التحول الحظري الكبير للسكان وما تمخض عنها من تعميق لمشكلة البطالة فيها وتفاقمها.

ازاء هذه الملامح في التوازنات الإقتصادية الكلية يؤشر على الحكومات التركيا المتعاقبة رضوخها لتنفيذ المبادئ العلمانية وما أفرزته من محاولات متعددة للإساءة الى العلاقات الإقتصادية والتجارية لدول الجوار وشرخ العلاقات التأريخية معها وبخاصة مع العراق، مما أدى الى زعزعة مركزها الإستراتيجي في المنطقة وابتعادها عن الإسهام في سلة الغذاء في المنطقة وإسهامها البديل بشكل تكاملي مع ظاهرة الشرق أوسطية.

وخلاصة هذه التوجهات المزيد من إختلال التوازن الأمني والدفاعي وكذلك ضيق النظرة لتقدير الأمور وتراجع مستقبلها التصنيعي الذي كرست جلّ جهودها في سبيل تطويره وتطوير سياساته التصديرية فضلاً عن تأثر ارتباطاته الخلفية مع القطاع الزراعي.

وفي نهاية هذه الصورة تتبلور مصادر تدهور ميزان المدفوعات ومن ثم الميزان التجاري الى جانب الصادرات وتزايد الديون الأجنبية وإستمرار تزايد الإنفاق العسكري فبلغ العجز عام (1993) نحو (17) مليار دولار أمريكي أو ما يعادل أربعة أضعاف العجز المتحقق عام (1987)[17] ، وهذه الصورة الإقتصادية لها ملامح سياسية تدعم بنيانها التحليلي. فالأدبيات التاريخية السياسية ترجع مصادر هذا التدهور الى التوجهات السياسية البحتة وفي مقدمتها الأزمات الناشئة عن سيطرة العسكريين على الحكم منذ السبعينيات وحتى الوقت الحاضر بشكل عمل على تغييب السياسات الإقتصادية الداخلية والخارجية العلمية الصائبة، كذلك فشل الإئتلافات الحكومية المتعاقبة الذي أوقع الإقتصاد التركي تحت نير الشروط المتشددة لصندوق النقد الدولي منذ عام (1979)[18] وأهم هذه الشروط : تحديد الأجور وتخفيض قيم العملة التركية (الليرة) ورفع أسعار السلع الإستهلاكية بهدف تحقيق نمو إقتصادي، الذي لم يتحقق، وأن الذي حصل هو المزيد من الإرتفاعات في معدلات التضخم وتضاعف مستوياته بشكل دوري تقريباً.

وربما لن تتيقن الحكومة التركية لحد الآن بأن الضغوط الداخلية المتزايدة عليها بما فيها محاولات الرئيس ديميريل بإلزامها بتغيير موقفها من الحصار الإقتصادي على العراق منذ العام (1994)هي السبيل الأهم والأفضل لتمتع البلدين بالمزيد من مؤشرات النمو الإيجابية بدلاً من الخسائر الإقتصادية التي منيا بها.

وبدت بعد المواقف المعلنة إن تركيا في الحقيقية غير جادة في تلك المواقف وهي تعلم أنها ليس في مصلحتها طالما أنها ترضى لاقتصادها بالتعويضات غير المجزية للفرصة الحقيقية مع الشريك التجاري والإقتصادي رقم واحد وهو العراق.

ولدى ذهاب الإقتصادي والسياسي خطوة واحدة أبعد في التحليل يجد أهدافاً سرابية مثل محاولاتها المستميتة للإنخراط في المفوضية الأوربية الذي تعده الأخيرة ضرباً من المحال. فمهما حاولت تركيا من بذل جهود إرضائية فإنها دولة مسلمة بأغلبية المجتمع مع البعد الجغرافي والتأريخي.

وحتى الولايات المتحدة غير مكترثة للعضو حلف شمال الأطلسي (تركيا) في الإنضمام الى الإتحاد الأوربي، وما يهمها هو توجهاتها في توسيع تطبيقاتها لقرارات الحظر الإقتصادي على العراق من الجانب التركي، ومع التعويضات الزهيدة تلوح لها بشروط تنفيذ الحظر الإقتصادي، مثل التمهيد لعضويتها في الإتحاد الأوربي، وتعزيز موقفها في الأسواق الخليجية المشجعة وغير ذلك.

الخاتمة

حاصل ما تقدم إن سياسات التكيف الهيكل الداخلي والتحولات الإقتصادية الكلية الى نظام السوق لم تسعف الإقتصاد التركي كما كان يفترض من الأزمات التي غرقت فيها من ديون متراكمة وتضخم مزمن وعجز مستمر في الميزانية العامة وبالتالي عدم قطف ثمار البرنامج الشامل الذي علقت على الآمال الكبيرة.

وفي الحقيقة إن مرد ذلك ليس الى عوامل وجذور داخلية بقدر إمتداد جذورها الى ظروف الإقتصاد الدولي الخارجية من ناحية وغياب سياسة التكييف الخارجية في البحث الجاد عن مصالح تركيا الحقيقية كما أوضح المبحث الثالث لهذه الدراسة بما يعبر عن أسباب الإخفاق في تحقيق معدلات نمو فاعلة ومستقرة.

وجاءت تقديرات المبحث الثاني ونتائجه داعمة هذا الإستنتاج ومشخصة أحد مواطن الضعف في الإهتمام بسياسات النمو ذات الصلة بالإقتصادات المجاورة لتركيا والمترابطة معها إقليمياً وفي صدارتها مع العراق تحديداً وتضرر إقتصادها مما أصاب إقتصاد العراق جراء الحصار الجائر.

وكشف المبحث الثالث السابق عن مصداقية إنطباق القاعدة التي يقوم عليها مبدأ الإقتصاد السياسي الآتي على الإقتصاد التركي، والقائل بحتمية إعتماد مصير جهود التنمية الإقتصادية على الإستقرار السياسي والتنمية الأقليمية للبيئات النامية. فكيف الحال فيما لو أضيف الى هذه الجذور مصدراً آخراً بعيداً عن المبدأ الإرتكازي للكفاءة في النظرية الإقتصادية – سواء الكنزية اللاحقة فيها أم الكلاسيكية المحدثة – وهو نابع من بنية الإقتصاد التركي والمتمثل بهيمنة الإحترافات العسكرية على مقاليد الإقتصاد والتحكم في ألياته.

وقد لا تكتمل أبعاد الصورة وضوحاً أكثر إلا بتناول إتجاهات السياسات التجارية الخارجية والتوجهات التي تفرضها تلك المصادر على آلية العمل في بيئة الإقتصاد الدولي، وهي مهمة دراسة مستقلة ربما لهذا الغرض بل قد لاتكون هناك مبالغة في الإستقراء إذا ما سلط الضوء على برامج اللوبي العلماني والماسوني فيها وتنسيقاته الخفية والعلنية مع الأهداف الصهيونية في المنطقة وما يصدقها من تعاون صريح مع إسرائيل في المنطقة ... دونما أخذ بالمسوغات الحقيقية لتنمية الإقتصاد التركي بصورة

فعلية وفاعلة داخلياً وخارجياً، وهذا ما يبرر إخفاقاتها التي أشارت اليها نتائج التحليل في هذه الدراسة .. ولا غرابة في مواقف تركيا السياسية والإقتصادية الخارجية بما فيها من الحصار .. فلا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت .. والى أين؟ ...

الجدول–1: بعض مؤشرات النمو الإقتصادي في العراق للناتج المحلي الإجمالي مع ناتج القطاع النفطي وبدونه للمدة بين (1980–1996) بملايين الدنانير

IRQ	Year	GDP	Petr. GDP	GDP-Petr.	GDP^/ GDP	Pet^/Pet	GDP-P^/..	D.V.
1	1979	17834.5	12452.4	5382.1	*	*	*	1
2	1980	15770.7	9594.4	6176.3	-0.13086	-0.2979	0.128588	1
3	1981	10211.8	3369.1	6842.7	-0.54436	-1.8478	0.097388	1
4	1982	10343.5	3247.0	7096.5	0.01273	-0.0376	0.035764	1
5	1983	9870.7	3528.0	6342.7	-0.04790	0.0796	-0.118845	1
6	1984	10549.9	4364.3	6185.6	0.06438	0.1916	-0.025398	1
7	1985	10610.7	4398.1	6212.6	0.00573	0.0077	0.004346	1
8	1986	11812.5	5487.0	6325.5	0.10174	0.1985	0.017848	1
9	1987	15219.9	8860.5	6359.4	0.22388	0.3807	0.005331	1
10	1988	15421.8	9041.6	6380.2	0.01309	0.0200	0.003260-	1
11	1989	13663.4	7710.9	5952.5	-0.12869	-0.1726	-0.071852	1
12	1990	13353.0	7107.7	6245.3	-0.02325	-0.0849	0.046883	1
13	1991	3333.2	144.6	3188.6	-3.00606	-48.1542	-0.958634	0
14	1992	3896.1	-58.9	3955.0	0.14448	3.4550	0.193780	0
15	1993	2877.1	-589.9	3467.0	-0.35418	0.9002	-0.140756	0
16	1994	2842.6	-1739.8	4582.4	-0.01214	0.6609	0.243410	0
17	1995	-515. 2	-6663.3	6148.1	6.51747	0.7403	0.254664	0
18	1996	2486.8	-1781.5	4268.3	1.20717	-2.7403	-0.440410	0

جدول (2): التحولات القطاعية والكلية للاقتصاد العراقي وآثارها على التحولات المناظرة في إقتصاد تركيا بين (1980–1996)

التحولات الرئيسية المتناظرة في تأثير المصدر على نظيره	معدل النمو*		معلمة التحسس*		تحديد الاقتران	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
1- النمو الاقتصادي والناتج القومي (GD·P/GDP) ←(GN·P/GNP)	5.01 (5.81)	4.13 (1.93)	6.47 (1.43)	3.12 (2.66)	%18.4	%32.0
2- نمو ناتج القطاع النفطي	4.94 (5.34)	5.10 (1.93)	1.36 (0.86)	0.076 (0.34)	%7.7	%8
3- نمو ناتج القطاع الكلي غير النفطي	4.79 (5.08)	4.87 (1.78)	-4.0 (-0.29)	-0.56 (-0.06)	%0.9	%0.0
4- نمو ناتج القطاع الزراعي	2.73 (1.25)	3.09 (2.45)	(-1.2) (-0.13)	0.52 (0.85)	%0.2	%4.9
5- نمو ناتج القطاع الصناعي	5.28 (3.61)	3.59 (2.61)	-2.89 (-0.82)	0.715 (-0.85)	%6.9	%4.6
6- نمو ناتج القطاع الخدمي	4.47 (7.98)	3.64 (4.82)	-3.35 (-2.50)	.640 (1.15)	%41.1	%8.2
7- تطور الاستهلاك الخاص	5.31 (4.02)	4.29 (3.46)	-22.3 (-2.18)	-0.74 (-0.39)	%16	%1.0
8- تطور الاستهلاك العام	3.48 (5.11)	4.46 (5.71)	7.56 (1.83)	1.21 (2.99)	%27	%37.4
9- تطور الاستثمار الكلي	3.93 (1.52)	6.04 (2.24)	2.00 (0.31)	2.39 (1.02)	%1	%6.5

تشير التقديرات الاحتمالية الى فترتين (قبل) : وهي قبل تنفيذ الحصار وتمتد بين (1980–1990) و (بعد) : وهي بعد تطبيق الحصار وتمتد بين (1980–1996).

□ ارقام (t) الاحصائية المقدرة بين الاقواس (T. Value)

جدول –3أ: مؤشرات النمو الإقتصادي الكلي والقطاعي في تركيا بين (1980–1996) بماليين الدولارات الأميركية

GNP^ /GNP	agr^/ agr	ind^/ ind	ser^/ ser	PrC^/ PrC	PuC^ /PuC	Inv^/ Inv	exp^/ exp	imp^/ imp	trd^/ trd	T.blnc^/ T.blnc
*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
-1.10	1.7	-5.9	-0.3	-5.2	8.8	-10.1	28.70	56.0	42.40	-27.30
4.10	0.1	7.2	5.4	0.6	0.9	1.7	61.00	13.0	37.00	24.00
4.50	6.5	4.6	3.6	4.2	2.0	3.5	20.90	-1.0	10.00	21.90
3.30	-0.8	6.6	3.7	5.1	1.7	3.0	0.15	4.4	2.30	4.30
5.90	3.7	8.9	7.2	6.8	2.1	0.5	24.20	16.4	20.00	8.20
5.10	2.8	6.6	5.3	1.3	3.1	16.7	11.60	5.4	8.50	6.20
8.20	7.9	8.7	6.2	11.5	6.5	11.0	-6.50	-2.1	-4.30	4.40
7.40	2.1	9.6	6.8	6.5	5.0	5.6	36.80	27.4	32.10	9.40
3.70	6.8	2.1	3.3	2.7	2.1	-2.4	15.10	6.2	10.70	8.90
1.90	-10.8	4.2	4.5	3.3	1.5	-2.8	-0.30	10.1	4.90	-10.40
9.20	11.6	9.6	7.3	12.0	5.3	14.1	11.40	41.2	26.30	-29.80
1.50	0.2	2.9	1.6	4.1	6.0	-1.0	4.90	-5.6	-0.40	-10.50
5.90	3.7	5.8	3.4	4.6	0.0	11.9	8.25	8.7	16.95	0.45
13.00	4.2	-4.4	0.8	8.6	8.6	26.4	4.25	28.7	32.95	24.45
-26.00	0.0	7.6	-3.1	-5.4	-5.5	-16.0	18.03	-20.9	-2.87	-38.93
28.60	0.7	0.0	0.0	4.8	6.8	9.5	19.50	53.4	72.90	33.90
7.94	6.1	-6.3	1.2	9.3	8.6	13.5	6.88	19.7	26.58	12.82

جدول –3ب: مؤشرات النمو الإقتصادي الكلي والقطاعي في العراق بين (1980–1990) بالقيم الثابتة (1980=100)

GPI,IRQ	IRQ.AGR	IRQ.IND	IRQ.SER	IRK.agr	IRK.ind	IRK.ser	IRKagr^/	IRKind^/	IRKser^/
90	421.6	658.5	324.1	468.444	731.67	360.11	*	*	*
100	500.6	691.2	623.8	500.600	691.20	623.80	0.06423	-0.05855	0.42271
120	631.9	1254.1	1202.7	527.462	1046.83	1003.92	0.05093	0.33972	0.37864
146	705.8	1207.6	1542.9	482.763	825.99	1055.34	-0.09259	-0.26736	0.04872
164	536.4	845.5	1450.4	327.673	516.49	886.01	-0.47331	-0.59923	-0.19111
177	508.1	484.2	985.8	287.387	273.87	557.58	-0.14018	-0.88592	-0.58903
184	478.1	475.1	622.2	259.414	257.79	337.60	-0.10783	-0.06239	-0.65159
187	398.7	526.1	418.5	213.551	281.79	224.16	-0.21476	0.08518	-0.50610
213	310.8	401.7	316.2	146.053	188.77	148.59	-0.46215	-0.49277	-0.50855
240	421.7	468.5	430.0	175.708	195.21	179.17	0.16878	0.03299	0.17066
274	489.8	1176.3	930.0	178.499	428.68	338.92	0.01563	0.54463	0.47136
304	472.0	1209.6	870.6	155.212	397.76	286.29	-0.15003	-0.07773	-0.18385
871	156.6	956.0	441.7	17.975	109.73	50.70	-7.63479	-2.62481	-4.64667
1601	1304.4	2908.9	2052.9	81.479	181.70	128.23	0.77939	0.39609	0.60463
4925	4647.4	6670.7	5302.0	94.369	135.45	107.66	0.13659	-0.34145	-0.19109
37078	8561.3	7228.5	10934.2	23.090	19.50	29.49	-3.08704	-5.94804	-2.65083
167367	18580.0	29069.5	35753.9	11.101	17.37	21.36	-1.07991	-0.12244	-0.38043
86146	40000.0	40000.0	50000.0	46.433	46.43	58.04	0.76092	0.62594	0.63194

يتبع

تابع

جدول –3ب: مؤشرات النمو الإقتصادي الكلي والقطاعي في العراق بين (1980–1990) بالقيم الثابتة (1980=100)

IRQ PuC	IRQ PrC	IRQ INV	IRK.PuC	IRK.PrC	IRK.Inv	IRKPuC^/	IRKPrC^/	IRKInv^/
1400.0	2000	3000	1555.56	2222.22	3333.33	*	*	*
2451.2	3602	4861	2451.20	3601.90	4860.50	0.36539	0.38304	0.31420
3446.2	4156	7022	2876.63	3469.28	5861.19	0.14789	-0.03823	0.17073
4468.2	6036	7370	3056.22	4128.32	5041.11	0.05876	0.15964	-0.16268
5475.3	6849	4713	3344.72	4183.81	2878.80	0.08625	0.01326	-0.75111
4989.1	7815	2700	2821.89	4420.36	1527.26	-0.18528	0.05351	-0.88494
4431.8	8099	3665	2404.67	4394.30	1988.39	-0.17351	-0.00593	0.23191
5252.8	8398	2868	2813.50	4497.96	1536.31	0.14531	0.02305	-0.29426
5673.8	9204	3534	2666.26	4325.38	1660.57	-0.05522	-0.03990	0.07483
6260.0	10101	4278	2608.33	4208.92	1782.63	-0.02221	-0.02767	0.06847
5990.1	11232	3988	2182.98	4093.44	1453.35	-0.19485	-0.02821	-0.22656
6142.0	11761	5788	2019.73	3867.31	1903.26	-0.08083	-0.05847	0.23639
7033.3	9611	3809	807.31	1103.20	437.22	-1.50180	-2.50553	-3.35304
8898.3	40930	8403	555.83	2556.67	524.89	-0.45244	0.56850	0.16701
14858.3	87891	10659	301.71	1784.70	216.44	-0.84227	-0.43255	-1.42512
12830.8	566944	23871	34.60	1529.05	64.38	-7.71875	-0.16719	-2.36183
83297.4	2766774	-297623	49.77	1653.12	-177.83	0.30470	0.07505	1.36204
50000.0	1000000	-100000	58.04	1160.82	-116.08	0.14252	-0.42409	-0.53190

جدول –4: متوسط معدلات النمو السنوي (%) للإقتصاد التركي وبعض الإقتصادات الأخرى

Indices / Economies	GDP		GDP deflator		Agriculture		Industry		Services	
	1980-90	1990-95	1980-90	1990-95	1980-90	1990-95	1980-90	1990-95	1980-90	1990-95
Low-Incover Economices:										
India	5.8	4.6	8.0	10.1	3.1	3.1	7.1	5.1	6.7	6.1
Pakistan	6.3	4.6	6.7	11.2	4.3	3.4	7.3	5.7	6.8	5.0
China	10.2	12.8	5.8	12.4	5.9	4.3	11.1	18.1	13.6	10.0
Lower Middle-Incover Economics:										
Iraq	-0.0412	0.07	11.99	296	2.87	2.48	5.65	0.93	4.818	0.65
Egypt	5.0	1.3	11.7	13.3	1.5	2.1	2.6	0.4	8.4	1.5
Bulgaria	4.0	-4.3	1.2	81.2	-2.1	-1.9	5.2	-7.5	7.2	-20.7
Romania	0.5	-1.4	2.5	158.4	..	-0.4	..	-2.1	..	-2.8
Russian Federation	1.9	-9.8	3.2	517.0	..	..	..	..	..	..
Turky	5.3	3.2	45.3	75.6	1.3	0.9	7.8	4.2	4.4	3.3
Upper Middle-Incover Economics:										
Brazil	2.7	2.7	284.5	965.3	2.8	3.7	2.0	1.7	3.5	3.6
Soudi Arabia	-1.2	1.7	-3.5	1.0	13.4	..	-2.3	..	-1.2	..
Greece	1.4	1.1	18.3	13.1	-0.1	3.1	1.3	-0.8	4.9	0.6
High-Incover Economics:										
Nether Lands	2.3	1.8	1.6	2.2	3.4	3.0	1.6	0.4	2.6	2.1
Fance	2.4	1.0	6.0	2.1	2.0	-1.1	1.1	-1.0	3.0	1.5
U.S	3.0	2.6	4.1	2.4	4.0	3.6	2.8	1.2	3.1	2.1
Germany	2.2	..	2.6	..	1.7	..	1.2	..	2.9	..
Japan	4.0	1.0	1.7	0.9	1.3	-2.2	4.2	0.0	3.9	2.3

المصدر:

1. The World Bank Report, 1997, Table (3), P. 728.

2. بيانات العراق من إحتساب الباحث.

الشكل (1): التوافق الإتجاهي للآثار الانتقالية لحصار العراق على الإقتصاد التركي

واتجاه العلاقة بين النمو الإقتصادي الكلي في البلدين

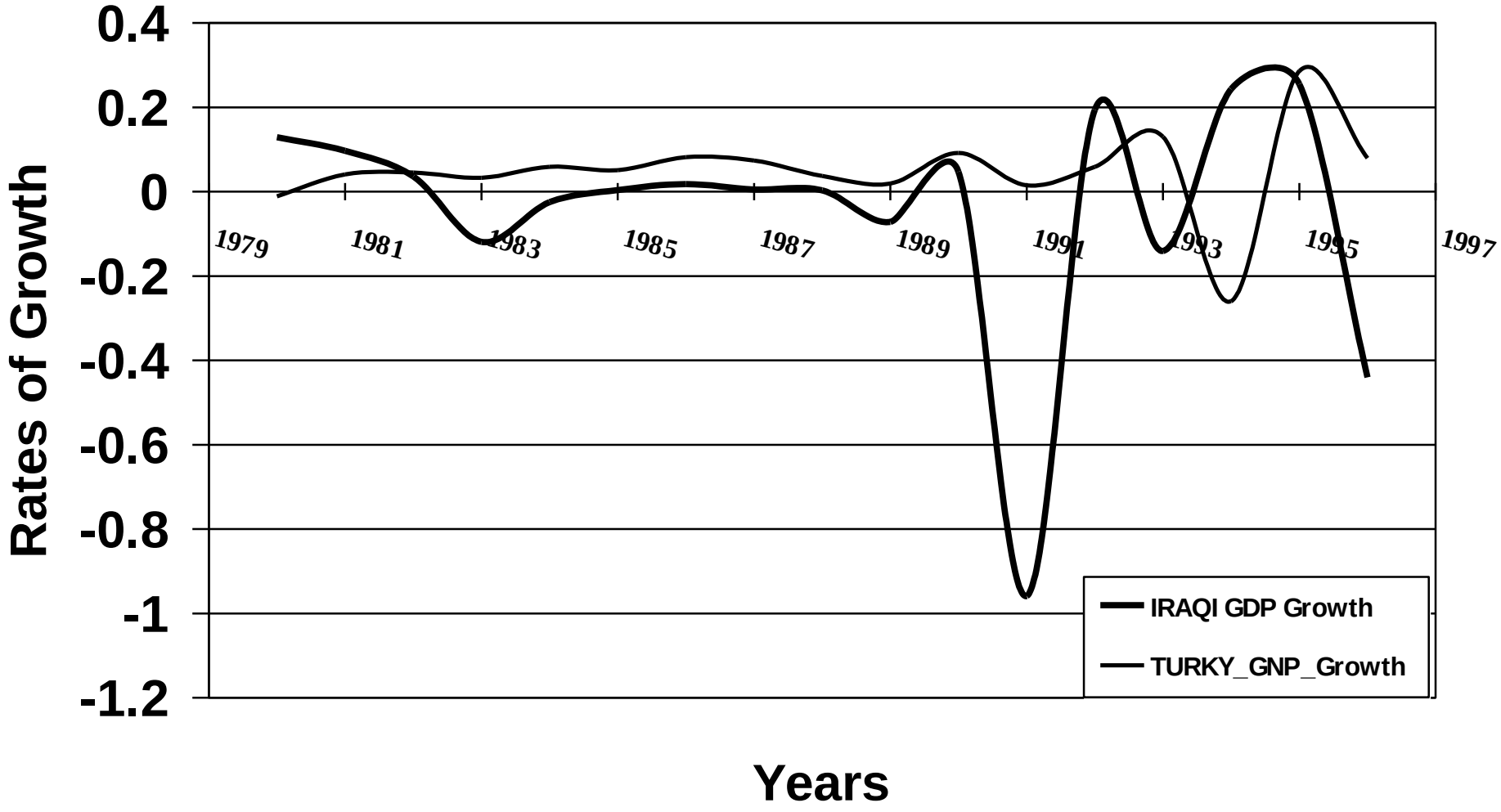

ملحق (1): قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GNP	إجمالي الناتج القومي
Petr.	ناتج القطاع النفطي
X^/X	معدل النمو في المتغير X
Agr.	ناتج القطاع الزراعي
Ind.	ناتج القطاع الصناعي
Ser.	ناتج القطاع الخدمي
PrC.	إستهلاك القطاع الخاص
PuC.	إستهلاك القطاع العام
Inv.	إستثمار القطاع الكلي
CPI	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق
IRQ.X	مؤشر X بالأسعار الجارية في العراق
IRK.X	مؤشر X بالأسعار الثابتة في العراق
Exp.	الصادرات
Imp.	الواردات
Trd.	التجارة الخارجية
T. Blnc.	الميزان التجاري
GDP-Pet^	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصافي (عدا ناتج القطاع النفطي)
D.V	المتغير الوهمي (الصوري)

ملاحظة: الرموز المكتوبة بالأحرف الكبيرة تشير إلى قيم المتغير بالأسعار الجارية، والمكتوبة بالأحرف الصغيرة تشير إلى قيم المتغير بالقيم الثابتة. أما أرقام وبيانات العراق فهي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (1980)، في حين أن أرقام تركيا فهي بالدولار الأميركي.. كما أن جميع ارقام المبالغ فبالملايين من وحدات عملتي البلدين.

The Impact of the Iraq Embargo on Turkey's Economy: Dimensions and Trends

Dr. Nofal Kasim Ali Al-Shahwani * **Prof. Salem Tawfiq Al-Najafi** **

Abstract

This study aims to estimate the impact of the Iraqi embargo on the economy of Turkey, in economic relations with common dimensions, and guess the directions of the effects. The work begins with: Recalling the transformations adopted by the economic policy in Turkey, moving to; estimating the impact of the sectoral and total growth of the Turkish economy, including the economic embargo on Iraq; discussing and analyzing the possibilities of the Turkish position on the Iraqi siege and the accompanying effects on it from internal economic problems, and external to conclude for policy purposes.

The study concluded that the policies of internal structural adjustment were not sufficient on their own to relieve the Turkish economy of the dilemma of inflation, debt, and budget deficits unless taking into account the economic analysis treatments of joint relations with neighboring countries, especially Iraq. Likewise, Turkey is on business relations with partners to advance common interests.

Keywords: Iraq embargo, Turkey's economy, transitional impact, economic growth.

* Scientific researcher, Lecturer, College of Administration and Economics, University of Mosul

** Professor of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul.

الهوامش والمراجع

[1] G. Kopits, Structural, "Reform, Stabilization, and Growth in Turkey", Occasional Papers 52, I.M.F, Washington D.C, 1987, P.17.

[2] د. صباح محمود محمد، سياسة تركيا الخارجية، معهد الدراسات الأسيوية، سلسة الدراسات التركية، بغداد، 1985.

[3] G. Kopits, Op. Cit., P.6

[4] Y. Akyus, ًFinancial System and Policies in Turkey in the 1980ً, Paper Presented at the Conference on Turkey's Economic Development in the 1980ً, Harvard University. Cambridge, Mass., April, 1980, PP. 22-23.

[5] د. أثيل عبدالجبار الجومرد، المصدر السابق، ص 177.

[6] Would Bank, World Dept., Tables (1989-1990), Washington, 1990, Table 3. P.172.

[7] د. أثيل عبدالجبار الجومرد، المصدر السابق ص 181.

[8] المصدر نفسه، ص 177.

[9] د. مكرديتش بولدوكيان، التنمية في الشرق الأوسط: توقعات وتوجهاتً في: *مجلس كنائس الشرق الأوسط، المسؤولية المسيحية في الحياة الإقتصادية والتنمية*، (حلقة إستشارية)، عمان، 1994، ص 22.

[10] د. محمد صقر، "القيم الإسلامية والتنمية البشرية"، في: مجلس كنائس الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 28.

[11] للتفصيل، ينظر المصدر السابق ص ص 29-32.

[12] جريدة العرب، عدد يوم الأحد، المصادف 1999/4/18.

[13] د. إبراهيم خليل العلاف، "مقدمة"، في: *التنمية الإقتصادية وسياسات التكييف الهيكلي في تركيا*، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1996، ص6.

[14] د. قبيس سعيد عبدالفتاح ومثنى عبدالرزاق الدباغ، "العلاقات الإقتصادية العراقية التركية وسبل تطويرهاً، في أعمال ندوة؛ *العلاقات العراقية-التركية: الواقع وآفاق المستقبل*، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا بالتعاون مع مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل بين (6-7 حزيران) 1999، 1999.

[15] د. سيار كوكب الجميل، "التطورات الإقتصادية التركية في القرن العشرين: بحث بنيوي في التاريخ الإقتصادي المقارن" ص ص 7-13.

[16] المصدر نفسه.

[17] جلال عبد الله معوض، صنلعة القرار في تركيا والعلاقات العربي- التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 135.

[18] د. سيار كوكب الجميل، المكان نفسه.